



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة الثانية والسبعون بعد المائة

روما، 24-28 أبريل/نيسان 2023

تحديات الأمن الغذائي ودوافعه على الصعيد العالمي: النزاعات والحروب في أوكرانيا وبلدان أخرى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي وتغير المناخ

الموجز

بالاستناد إلى وثيقة المجلس CL 171/3 التي قدّمت تحديًا عن حالة الأمن الغذائي في العالم واستجابة المنظمة، تنظر هذه الوثيقة في تحديات الأمن الغذائي ودوافعه على الصعيد العالمي، وتتضمن أيضًا قسمًا محددًا حول آثار الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي في العالم. كما تحدّد التهديدات الحالية وفي الأجل الطويل للأمن الغذائي في العالم، وتصف الإجراءات اللازمة للتخفيف من وطأتها، وخاصة على الفئات الأكثر ضعفًا. وتنجم الاتجاهات المتصاعدة للجوع المزمن وانعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية عن التأثيرات المضاعفة للنزاعات والحروب، وتقلّبات المناخ والظروف المناخية القسوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، وزيادة القيود على الموارد وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. كذلك، فإن الظروف الكامنة، مثل الفقر وعدم المساواة التي تستند أحيانًا إلى سياسات غير مؤاتية، تعيق التحسينات على صعيد الأمن الغذائي والنتائج التغذوية. ويصف القسم الأخير من الوثيقة بإيجاز الإجراءات الرئيسية التي ينبغي اتخاذها للتغلب على هذه التحديات.

الإجراء المقترح اتخاذه من جانب المجلس

إن المجلس مدعوّ إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة وتقديم ما يراه مناسبًا من توجيهات.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Máximo Torero Cullen

رئيس الخبراء الاقتصاديين

الهاتف: +39 06570 50869

البريد الإلكتروني: Maximo.Torero@fao.org

أولاً- مقدمة

1- في عام 2022، واصل العالم تكثيفه مع الصدمات المتداخلة والتعافي الحافل بالاختلالات جراء جائحة كوفيد-19. وبالاستناد إلى وثيقة المجلس CL 171/3 التي قدّمت تحديداً عن حالة الأمن الغذائي في العالم والمخاطر المرتبطة بها، وأعطت لمحة عامة عن عمل المنظمة في إطار الاستجابة للأزمة، تنظر هذه الوثيقة في تحديات الأمن الغذائي ودوافعه على الصعيد العالمي، بما في ذلك النزاعات والحروب في أوكرانيا وبلدان أخرى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي وتغيّر المناخ. كما تحدّد التهديدات الحالية وفي الأجل الطويل للأمن الغذائي في العالم، وتصف الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار الأزمة، خاصة على الفئات الأكثر ضعفاً.

ثانياً- حالة الأمن الغذائي في العالم

انعدام الأمن الغذائي المزمن

2- تشير التقديرات الواردة في الإصدار الأخير من تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" الذي صدر في يوليو/تموز 2022 إلى أن عدد ناقصي التغذية في العالم قد ارتفع إلى عدد وصل إلى 828 مليون شخص في عام 2021، أي بزيادة قدرها 150 مليون شخص منذ تفشي جائحة كوفيد-19 و46 مليون شخص أكثر من عام 2020. وبعدم بقي معدل انتشار النقص التغذوي من دون تغيير يُذكر منذ عام 2015، ازداد معدل انتشار نقص التغذية في العالم من 8.0 في المائة عام 2019 إلى 9.3 في المائة في عام 2020، وارتفع في عام 2021، وإن بوتيرة أبطأ، ليصل إلى 9.8 في المائة.

3- وواصل معدل الجوع ارتفاعه في معظم مناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال عام 2021، إنما بوتيرة أبطأ من العام السابق. ومقارنةً بعام 2019، لوحظت أكبر زيادة في أفريقيا، من حيث النسبة المئوية وعدد الأشخاص الذي يعانون من نقص التغذية على السواء.

4- وتشير الإسقاطات إلى أن 670 مليون شخص تقريباً سيظلون يعانون من نقص التغذية في العالم في عام 2030، أي 78 مليون شخص أكثر مقارنةً بالسيناريو الذي لم تحدث فيه الجائحة.

5- كما تبيّن التقديرات بشأن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم، بالاستناد إلى تحليل البيانات عن التجارب التي أفاد عنها الأشخاص والمتصلة بمحدودية الحصول على الأغذية، وهي بيانات جرى جمعها باستخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، أنه عقب الزيادة الحادة في عام 2020 (350 مليون شخص أكثر مقارنةً بالعدد قبل تفشي جائحة كوفيد-19)، بقيت الأرقام في معظمها على حالها في عام 2021، عند حوالي 2.3 مليارات شخص، أي ما يقارب نسبة 30 في المائة من سكان العالم.

6- لكنّ أكثر ما يثير القلق هي الزيادة في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد من 9.3 في المائة في عام 2019 إلى 11.7 في المائة في عام 2021 - ما يعادل 207 ملايين شخص في غضون سنتين فقط، الأمر الذي يوقّر أدلة إضافية على تدهور الحالة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يواجهون أصلاً مشقّات خطيرة بصورة رئيسية.

7- وعلاوةً على ذلك، أشارت التقديرات إلى أن حوالي 3.1 مليار شخص في العالم لم يتمكنوا من تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020، أي بزيادة قدرها 112 مليون شخص مقارنة بعام 2019، بسبب ارتفاع أسعار الأغذية.

8- والعمل جارٍ على إعداد إصدار عام 2023 للتقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، الذي سينظر في الطرق التي يقوم التوسع الحضري من خلالها بإعادة تشكيل النظم الغذائية ويؤثر على الأمن الغذائي والتغذية.

انعدام الأمن الغذائي الحاد

9- خلال السنوات السبع الماضية، شهد عدد الأشخاص الذي يواجهون انعدامًا حادًا في أمنهم الغذائي، من حيث الأرقام المطلقة ونسبة السكان الذين جرى تحليلهم في المراحل الثلاثة الأكثر حدة من انعدام الأمن الغذائي، اتجاهًا تصاعديًا. وهذا يعكس تدهور ظروف الأمن الغذائي في عدد من البلدان، إنما يعكس أيضًا توافرًا متزايدًا للبيانات وتغطيةً جغرافيةً أوسع للتحليل.

10- ووفقًا للتحديث الذي صدر في سبتمبر/أيلول 2022 للتقرير بشأن الأزمات الغذائية في العالم، من المتوقع أن يواجه حتى 205 ملايين شخص انعدامًا حادًا في أمنهم الغذائي وأن يكونوا بحاجة إلى مساعدة طارئة في 45 بلدًا في عام 2022 (المرحلة 3 أو ما فوق من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق). وفي حال شمل ذلك البيانات الإضافية المستمدة من آخر تحليل متاح في عام 2022 بالنسبة إلى ثمانية من البلدان والأقاليم، من المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 222 مليون شخص في 53 بلدًا/إقليمًا مشمولًا في التقرير بشأن الأزمات الغذائية في العالم لعام 2022. وهذا الرقم أعلى من الرقم الوارد في الإصدار السابق للتقرير، حيث أُشير إلى 193 مليون شخص يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي في 53 بلدًا (التقرير بشأن الأزمات الغذائية في العالم لعام 2022). وسيتمكن الاطلاع على آخر المعلومات عن الحالة في التقرير لعام 2023 الذي سيصدر في مايو/أيار. غير أنّ التقديرات الأولية تشير إلى أن الاتجاه التصاعدي سيتواصل.

11- كذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يواجهون حالة طارئة (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق) - وهي حالة شديدة الخطورة تستوجب إجراءات طارئة لإنقاذ الأرواح وسبل العيش، وبمناخ الإنذار الأخير لتلافي حدوث نتائج قصوى - قد شهد زيادة ملحوظة خلال السنوات السبع الماضية، إذ ارتفع من 14.5 ملايين شخص في 14 بلدًا في عام 2016 إلى 39 مليون شخص في 34 بلدًا في عام 2022.¹ كما أن عدد البلدان التي يواجه سكانها حالة كارثة (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق) يزداد بشكل مطرد - من بلدين اثنين في عام 2016 إلى ثلاثة بلدان في عام 2020، وأربعة بلدان في عام 2021 وسبعة بلدان في عام 2022. وبدءًا من يناير/كانون الثاني 2023، من المتوقع فعلاً أن يواجه السكان في ستة بلدان مستوى الكارثة في انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق).

ثالثًا- الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي

12- الاتجاهات المتصاعدة للجوع المزمن، وانعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية هي نتيجة التأثيرات المضاعفة للنزاعات، وتقلبات المناخ والظروف المناخية القصوى، وزيادة القيود على الموارد، والصعوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. كذلك فإن الظروف الكامنة، مثل الفقر وانعدام المساواة، والتي تستند أحيانًا إلى سياسات غير مؤاتية، تعيق الجهود الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والنتائج التغذوية.

¹ شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2022. تحديث منتصف المدة للتقرير بشأن الأزمات الغذائية في العالم لعام 2022. روما.

13- وقد اعتبر التقرير بشأن الأزمات الغذائية في العالم لعام 2022 أنّ النزاعات وحالات انعدام الأمن الغذائي هما دافعين أساسيين كامنين وراء انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2021، إذ تؤثر على 139.1 مليون شخص في 24 بلدًا/إقليمًا. وتمّ الإقرار بأن الصدمات الاقتصادية والظواهر المناخية القصوى تشكل دوافع رئيسية لانعدام الأمن الغذائي الحاد إذ تؤثر على التوالي على 30.2 مليون شخص في 21 بلدًا و23.5 ملايين شخص في ثمانية بلدان. وبحسب ما شهدته السنوات السابقة، يتخذ التأثير المتزايد للصدمات الاقتصادية على انعدام الأمن الغذائي الحاد اتجاهًا مقلقًا.

النزاعات وانعدام الأمن الغذائي

14- تتسبب كل من النزاعات وانعدام الأمن الغذائي بالقضاء على سبل العيش ونزوح السكان لفترات طويلة في أغلب الأحيان من دون توقعات أكيدة لجهة العودة والتعافي. كما أن النزاعات والجوع يعزز بعضها البعض وينبغي التصدي لها معًا. بالفعل، ومن دون تحقيق تحسّن ملحوظ في حلّ النزاعات انطلاقًا من إرادة سياسية قوية وفورية، لا يمكن تحقيق مكاسب جوهرية ومستدامة على مستوى الأمن الغذائي والعكس صحيح.

15- وفي عام 2000، بلغ مجموع النزاعات (بما في ذلك العنف القائم على مستوى الدولة، والعنف القائم على غير مستوى الدولة والعنف من جانب واحد) التي يتابعها برنامج أوبسالا للبيانات عن النزاعات 121 نزاعًا، أي بزيادة وصلت إلى 175 نزاعًا في عام 2017. وتشير البيانات الأخيرة إلى حدوث 170 نزاعًا عام 2021، في حين شكّل كلّ من النزاعات وانعدام الأمن الغذائي دافعًا حاسمًا لانعدام الأمن الغذائي الحاد في أكبر عشر أزمات غذائية جميعها، وهي إثيوبيا، وأفغانستان، وباكستان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، ونيجيريا الشمالية، وهايتي واليمن. وفي عام 2022، ظلّ كلّ من النزاعات وانعدام الأمن الغذائي من بين الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع هذه البلدان.

16- والحرب في أوكرانيا التي يتواجه فيها بلدان زراعيان رئيسيان قد فاقمت حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (أنظر القسم رابعًا من هذه الوثيقة للاطلاع على تفاصيل بشأن الآثار المحددة للحرب في أوكرانيا). بالفعل، إن الاتحاد الروسي وأوكرانيا منتجان رئيسيان للسلع الغذائية في العالم. فكلّا البلدين مصدران صافيان للمنتجات الزراعية، ويؤديان دورًا رئيسيًا في تزويد الأسواق العالمية بالمواد الغذائية، حيث غالبًا ما تتركز الإمدادات القابلة للتصدير بشكل كبير. علاوةً على ذلك، يشكل الاتحاد الروسي مصدرًا كبيرًا للأسمدة ولاعبًا رئيسيًا في السوق العالمية للطاقة. وقد طرحت الحرب عددًا من المخاطر بالنسبة إلى أسواق المنتجات الزراعية والغذائية وتجارتهما، بما في ذلك المخاطر المتصلة بالتجارة والخدمات اللوجستية، والمخاطر المرتبطة بالأسعار، والإنتاج والطاقة. كما أن العديد من أقل البلدان نموًا وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض يعتمد اعتمادًا شديدًا على الاتحاد الروسي وأوكرانيا في استيراد المواد الغذائية والأسمدة.

تقلّبات المناخ والأحوال المناخية القصوى

17- لا تؤثر التقلّبات المناخية الكبيرة على مستوى الإنتاج الزراعي فحسب، إنما تنطوي على مخاطر متزايدة متصلة بالأحوال المناخية القصوى، وتغيّر أنماط الزراعة، وتفشي الآفات والأمراض. وفي الأجل الطويل، تساهم أنماط الطقس المتغيرة في زيادة الضغوطات على الموارد الطبيعية المحدودة، بما يؤدي إلى نزاعات محلية تؤثر سلبيًا على الأمن الغذائي والتغذية، وتدفع في نهاية المطاف إلى الهجرة حين تعجز الزراعة عن توفير فرص العيش الكريم.

18- وقد ارتفع عدد الكوارث المتصلة بالطقس. وأشار البنك الدولي إلى أنه بين عامي 1976 و1990، واجهت البلدان الصغيرة² سبع كوارث مناخية في السنة في المتوسط، في حين أنه بين عامي 2006 و2021، ارتفع هذا العدد إلى 13 بلدًا، حيث سجّلت الأحداث المتصلة بالجفاف الزيادة الأكبر. وبقي عدد العواصف مستقرًا نسبيًا، مع أن عواقبها كانت أكثر ضررًا.

19- وفي عام 2022، عانت أجزاء كبيرة من النصف الشمالي من الكرة الأرضية من أحوال جوية حارة وجافة على نحو استثنائي، حيث انخفض مستوى الأنهار انخفاضًا شديدًا، الأمر الذي فاقم الاختناقات في سلسلة الإمداد. على سبيل المثال، أدت الأمطار التي حطّمت الأرقام القياسية في يوليو/تموز وأغسطس/آب إلى فيضانات كثيفة وحوالي 1 700 حالة وفاة، وخلفت 7.9 ملايين نازح و33 مليون شخص متضررًا.³ وفي شرق أفريقيا، وحتى مارس/آذار 2023، سجّل هطول الأمطار مستوى دون المتوسط لخمس مواسم متتالية، وهو التسلسل الأطول في خلال 40 عامًا، مما يطرح خطرًا حقيقيًا في قدوم موسم سادس (مارس/آذار إلى مايو/أيار 2023).

20- كما أن أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين تتعرّض قدرتهم على الصمود إلى صدمات مختلفة، يعانون من الضعف بصورة خاصة. ففي أفريقيا، يعتمد 70 إلى 80 في المائة من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على الزراعة وعلى الموارد الطبيعية المتجددة للحصول على الدخل وفرص العمل والأغذية والتغذية والرفاه الإجمالي. وخلال السنوات العشرة الأخيرة، أثرت الأحوال المناخية القسوى على متوسط 16 مليون شخص في أفريقيا، وتسببت بأضرار سنوية قُدّرت بمبلغ 0.67 مليار دولار أمريكي.⁴

21- كما أن عدم اليقين في تغيّر المناخ وحلقات المعلومات المستقاة المعقدة بين المناخ والأرض، تضع الزراعة في مستويات عالية من المخاطر التي يجب إدارتها. وعمليات التقييم للموارد الطبيعية للكوكب تلقي الضوء على الاستخدام المفرط لهذه الموارد، وسوء استخدامها، وتدهورها وتلوّثها وندرتها المتزايدة.⁵ ويؤثر التدهور الناجم عن الأنشطة البشرية على 35 في المائة من الأراضي الزراعية (1 660 مليون هكتار)، ويقع حُصّ الأراضي المتدهورة بسبب الأنشطة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

22- وتمثل الزراعة نسبة 72 في المائة من كميات المياه العذبة المسحوبة في العالم. أمّا المؤشر 2-4-6- لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالإجهاد المائي، والذي يُتخذ كمقياس إجمالي للندرة المادية للمياه، فقد بلغ 18 في المائة (أي ما يوازي الإجهاد المنعدم) عام 2018 على المستوى العالمي، في حين كان أعلى من 100 في المائة (إجهاد حرج) في أفريقيا الشمالية.⁶ وبإمكان تغيّر المناخ أن يعدّل ويزيد من المخاطر والهشاشة المستقبلية لإنتاج المحاصيل المتصلة بإمدادات المياه وتوفرها. فضلًا عن ذلك، ستستمر دورة المياه العالمية في التفاقم مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية، ويُتوقع أن يصبح هطول الأمطار وتدفقات المياه السطحية أكثر تقلبًا في معظم مناطق اليابسة خلال المواسم ومن سنة إلى أخرى. وستكون لكل ذلك تأثيرات على القطاعات الزراعية وسلاسل القيمة ذات الصلة وسبل العيش والنظم الإيكولوجية.⁷

² البلدان التي يبلغ عدد سكانها 1.5 ملايين نسمة أو أقل.

³ https://library.wmo.int/doc_num.php?explnum_id=11359

⁴ <https://www.fao.org/3/nc665ar/nc665ar.pdf>

⁵ The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture – Systems at breaking point:

<https://www.fao.org/3/cb7654en/cb7654en.pdf>

<https://www.fao.org/3/cb1447ar/cb1447ar.pdf>

⁷ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تغيّر المناخ 2021-2031: <https://www.fao.org/3/cc2274en/cc2274en.pdf>

23- ويمكن كذلك أن يؤثر تغيّر المناخ على التنوع البيولوجي، وبالتالي على الأمن الغذائي والتغذية. فالتنوع البيولوجي يقدّم خدمات النظام الإيكولوجي، بما في ذلك توليد تربة سليمة والحفاظ عليها، وتلقيح النباتات، ومكافحة الآفات، وتوفير الموائل للحياة البرية واحتواء الأنواع الحيوية للإنتاج الزراعي. وفي حين أن التنوع البيولوجي معرّض لتغيّر المناخ، فهو يجعل نظم الإنتاج وسبل العيش أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات والضغوطات، بما في ذلك تلك الناجمة عن الظواهر المناخية.⁸

الدوافع الاقتصادية

24- تتسبب الصدمات الاقتصادية بحالات تباطؤ وانكماش اقتصادي ذات آثار واسعة على الأمن الغذائي. وعلى مستوى الأسر المعيشية، تقلص هذه الصدمات فرص كسب العيش والدخل في حين أنها تقيد على المستوى الوطني القدرة على الحفاظ على الاستثمارات في الأجل الطويل (البحوث والتنمية، والبنية التحتية، وما إلى ذلك) أو حتى على تسديد كلفة الاحتياجات في الأجل القصير (الصحة، وشبكات الأمان الاجتماعي، وما إلى ذلك). وتعدّي حالات الركود أيضاً انعدام الثقة في المستثمرين الأجانب وهروب رؤوس الأموال، بما يؤدي إلى ظهور أزمة في العملة والدين. كما أن الصدمات الاقتصادية تمّدّد الأزمات الغذائية وتفاقم شدتها، وبخاصة في البلدان التي تشهد انعداماً حاداً في الأمن الغذائي يتطلب مساعدة إنسانية طارئة.

25- فالنزاعات وحالات التباطؤ الاقتصادي تعزّز بعضها البعض. بالفعل، لا تشكل النزاعات الدافع الرئيسي للأزمات الغذائية، بل إنّها تتسبب أيضاً بحالات تباطؤ وانكماش اقتصادي، وبحالات ركود اقتصادي عميقة تزيد من شدة الأزمات الغذائية ومدتها.

26- كما أن الاعتماد الاقتصادي على السلع يُضعف القدرة على التكيف مع الصدمات. وتؤثر التغييرات في أسعار السلع على القيمة النسبية للتجارة. على سبيل المثال، إن 80 في المائة من البلدان التي شهدت ارتفاعاً في معدلات الجوع خلال الصدمات الاقتصادية الأخيرة كانت تعتمد إلى حدّ كبير على التجارة بالسلع الأساسية. وقد تنعكس آثار استنزاف النقد الأجنبي وتراجع قيمة العملات وتخفيضها على النظام الاقتصادي، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية والبطالة وخسارة الدخل.

27- ويؤدي غياب الاستقرار الاقتصادي إلى توسيع نطاق أوجه عدم المساواة، ويهدّد إمكانية التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، كما تبين ذلك خلال جائحة كوفيد-19. كذلك، فإن انعدام الاستقرار الاقتصادي يُرغم الأسر الفقيرة على اللجوء إلى استراتيجيات تكيف سلبية، الأمر الذي يعزز انعدام الأمن الغذائي الهيكلي. وتؤدي خسارة الدخل الفعلي إلى تخفيضات في الإنفاق على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، وتدفع بالأسر إلى تقليص كمية الأغذية المستهلكة و/أو التحوّل من الأغذية الغنية بالمغذيات إلى أغذية أكثر كثافةً لجهة الطاقة، ما يقوّض الوضع التغذوي للسكان.

28- والطلب على الأغذية أقل تأثرًا بتقلبات الدخل القصيرة الأجل، كما أن الزراعة مستقلة عامةً عن دورة الأعمال. والاقتصادات الريفية - وأصحاب الحيازات الصغيرة بصورة خاصة باعتبارهم من المشتريين الصافين لسلع مختلفة - تعاني أيضًا من مستوى مرتفع من التضخم مع أنّ قدرتها على الصمود تشكل عامل استقرار. ويؤثر كذلك تراجع التحويلات على الدخل، كما أن عودة الهاربين من البطالة الحضرية إلى المناطق الريفية تقلص الدخل للفرد الواحد في قطاع الزراعة، ما يحدّ من فرص الحفاظ على مستويات الاستثمار.

29- وتبقى حالات التباطؤ الاقتصادي والكساد والركود الكلي جزءًا من المشهد الاقتصادي العالمي. ففي السنوات التي سبقت جائحة كوفيد-19، تراجع النمو الفعلي للنتائج المحلي الإجمالي للفرد في المتوسط في سبعة أقاليم فرعية، سجّلت خمسة منها نموًا سلبيًا في سنوات مختلفة (التقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2019). وضمت هذه الأقاليم الفرعية الخمسة في عام 2018 حوالي 263 مليون شخص من ناقصي التغذية وأكثر من 56 مليون من الأطفال دون الخامسة الذين كانوا يعانون من التقرّم.

30- وعلى المستوى العالمي، كان الناتج المحلي الإجمالي في العالم خلال عام 2022 أقل بنسبة 3.1 في المائة من المستوى المتوقع من دون تفشي جائحة كوفيد-19، مع تباطؤ وتيرة النمو في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وقد فاقمت الجائحة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وبينها بسبب النمط غير المتكافئ للانعاش الاقتصادي بين البلدان، وخسائر الدخل غير المسترّدة في صفوف الفئات الأكثر تضررًا من جائحة كوفيد-19. ويُقدّر أن هذه الخسارة في النمو الاقتصادي زادت من عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن في عام 2021 بمقدار 150 مليون شخص منذ تفشي الجائحة (التقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2022).

31- وأفضت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة عدم اليقين وتفاقم التحديات التي يواجهها العالم على مستوى الاقتصاد الكلي. كما أنها أثارت مفاعيل متوالية من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك أسواق السلع والطاقة والتجارة والتدفقات المالية ونزوح ملايين الأشخاص.

رابعًا- آثار الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي في العالم

32- يتواجه في الحرب في أوكرانيا بلدان منتجان رئيسيان للسلع الزراعية في العالم. بالفعل، إن الاتحاد الروسي وأوكرانيا مصدران صافيان للمنتجات الزراعية، ويؤديان دورًا رئيسيًا في تزويد الأسواق العالمية بالمواد الغذائية، حيث غالبًا ما تتركز الإمدادات القابلة للتصدير بشكل كبير. علاوةً على ذلك، يشكل الاتحاد الروسي مصدرًا كبيرًا للأسمدة.

33- ويتجلّى دورهما الحاسم بمزيد من الوضوح من منظور التجارة. فهما مصدران رئيسيان للأغذية الأساسية باتجاه العديد من البلدان التي تعتمد إلى حدّ كبير على المواد الغذائية والأسمدة المستوردة، بما في ذلك أقل البلدان نموًا وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

34- ونظرًا إلى الدور الرائد الذي يضطلع به كلا البلدين، من الواضح أن الحرب أثارت عددًا من المخاطر الجديدة على الأسواق الغذائية والزراعية وعلى التجارة.

35- ونتيجةً لذلك، ما زالت الحرب في أوكرانيا تشكل مصدر عدم يقين بالنسبة إلى الأسواق الزراعية العالمية. وتراجع المساحات المزروعة في أوكرانيا يعني أن بلدانًا أخرى ستحتاج إلى إنتاج المزيد من الحبوب والبنور الزيتية للمساعدة في إعادة بناء المخزونات العالمية ومستويات معتدلة للأسعار.

الآفاق المستقبلية لقطاع الحبوب في أوكرانيا

- 36- في أوكرانيا، أسفرت القيود المالية الصارمة والأضرار اللاحقة بالبنية التحتية وصعوبة الوصول إلى الحقول في بعض أجزاء البلاد، عن تراجع المساحة المزروعة بالقمح الشتوي لعام 2023 بما يقدر بحوالي 40 في المائة من سنة إلى أخرى، ومن المتوقع أن يتراجع إنتاج القمح ما دون المتوسط إلى حد كبير في عام 2023.
- 37- وتتوقع وزارة السياسات الزراعية والأغذية في أوكرانيا أن تتراجع المساحات المزروعة خلال عام 2023 بنسبة لا تقل عن 20 في المائة مقارنةً بعام 2021 بفعل الاحتلال المؤقت وانتشار الألغام. ووفقًا لخدمة الطوارئ الحكومية، يُقدّر أن مساحة تصل إلى 25 000 كلم مربع من الأراضي الزراعية ملوثة بفعل المتفجرات.
- 38- وقد ألحقت الحرب أضرارًا كبيرة بالبنية التحتية والقدرات اللوجستية في أوكرانيا، بما في ذلك شبكات النقل البري والموانئ البحرية ومنشآت التجهيز. وحاليًا، تبلغ قدرة التخزين الإجمالية المتاحة في أوكرانيا 69 إلى 71 مليون طن، أي بمقدار 15 إلى 17 مليون طن أو بنسبة 20 في المائة أقل من القدرة التي كانت قائمة قبل الحرب (86 مليون طن). وقد وفّرت صوامع التخزين البلاستيكية، التي قدّمها المانحون الدوليون، 7 ملايين طن إضافي. وتُقارب الكلفة المقدّرة لإصلاح منشآت التخزين واستبدالها مبلغ 1.1 مليار دولار أمريكي.⁹
- 39- وقلّصت هذه الأضرار إلى حدّ كبير قدرة أوكرانيا على التصدير، كما رفعت كلفة التجارة بالحبوب وإنتاجها.¹⁰ وفي حين تُبذل جهود كبيرة للتعويض عن بعض الاختلالات، غالبًا ما تكون الحلول غير كافية أو توفّر إغاثة مؤقتة فحسب. فتوزيع أكياس التخزين على سبيل المثال زاد من قدرات التخزين في البلاد كما ذكر آنفًا، إنما تبقى هذه الأكياس غير كافية. وإضافةً إلى تكاليف التخزين المرتفعة، قد تخفّض هذه الأكياس من جودة الحبوب المخزّنة. كما أن المساحات غير الكافية للتخزين فرضت ضغوطات اقتصادية على المزارعين، ما أرغمهم على البيع بخسارة وقد يقلّص من المساحات المزروعة مستقبلًا.
- 40- وأثّرت الحرب أيضًا على الخدمات اللوجستية للتجارة البحرية، ما تسبب باضطرابات في عمليات الموانئ البحرية الرئيسية بالنسبة إلى التجارة العالمية بالحبوب. ويهدف التخفيف من وطأة هذه التحديات، اتّسمت بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وبرامج دولية أخرى بأهمية محورية، بما في ذلك تعزيز طرق النقل البديلة، مثل الشحن في القطار أو عبر الأنهار من خلال ما يُسمّى بخطوط التضامن.

⁹ KSE, November 2022 - https://kse.ua/wp-content/uploads/2022/11/Damages_report_issue2-1.pdf بالاستناد إلى منهجية التقييم

السريع للأضرار التي تمثل للمنهجيّات المعتمدة في البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة.

¹⁰ بالاستناد إلى تقييم ممثلة المنظمة في أوكرانيا لأثار الحرب على المؤسسات الزراعية التي تضمّ أراضي تصل إلى 200 هكتار، وهو مسح على نطاق الدولة، سيصدر قريبًا (أبريل/نيسان 2023)، تمّ تحديد المشاكل التالية: (أ) أفادت أكثر من 90 في المائة من المؤسسات الزراعية المعنية بإنتاج المحاصيل عن زيادة في كلفة الإنتاج، حيث سجّل أكثر من ثلثيها (81 في المائة) زيادة كبيرة/هائلة، ما يعني زيادة بأكثر من 25 في المائة في تكاليف الإنتاج منذ بداية الحرب؛ (ب) أفاد 90 في المائة تقريبًا من المؤسسات الزراعية المعنية بإنتاج المحاصيل عن تراجع في إيرادات المبيعات، حيث سجّل أكثر من 70 في المائة منها تراجعًا كبيرًا/هائلًا؛ و(ج) أفاد حوالي 11 في المائة من المؤسسات الزراعية عن احتمال أن يكون جزءًا من أراضيها ملوثةً بذخائر غير متفجرة. وتبدو المقاطعات الواقعة على الخطوط الأمامية الأكثر تأثرًا، وفقًا لما أفاد به مُجيب واحد من بين كل أربعة مُجيبين (26 في المائة).

41- ومع أن ارتفاع مستويات الإمدادات وانحسار الاضطرابات في التجارة بالنسبة إلى أوكرانيا (منذ أغسطس/آب، وبفضل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي قامت بشحن 24 مليون طن متري بحلول 12 مارس/آذار، أي ما يعادل 9.4 مليارات دولار أمريكي) قد ساعدا في تخفيض أسعار القمح العالمية وغيرها من الحبوب الخشنة عن المستويات العالية التي بلغت عام 2022، بقيت الأسعار العالمية للقمح مرتفعة. وفي فبراير/شباط 2023، تراجع الأسعار العالمية للقمح بنسبة 5 في المائة عن مستواها في فبراير/شباط 2022، لكنها ما زالت أعلى بنسبة 29 في المائة من مستوى المتوسط خلال فترة الخمس سنوات المسجل في فبراير/شباط.¹¹

42- إنما يتعين على هذه الجهود أن تعيد وتيرة التصدير إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وهي ما زالت مكلفة. وفي حالة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، ما زال تراجع النطاق لجهة تغطية الموانئ والطرق من بين العوامل المقيدة.

43- ويتأثر الشحن في أوكرانيا أيضًا بارتفاع تكاليف التأمين خاصة وأن بعض شركات إعادة التأمين قد استثنت البحر الأسود من التغطية، وتتردد المصارف في تمويل الصفقات الواردة من البحر الأسود، بفعل المخاطر المرتفعة التي تنطوي عليها والخوف من العقوبات المحتملة. وفي غياب نهاية للنزاع، يستمر عدم اليقين الكبير في الإحاطة بقدرة أوكرانيا على الزراعة، والحصاد والتجارة في مواسم الزراعة المقبلة.

القيود على التصدير نتيجة الحرب في أوكرانيا

44- أثرت القيود المفروضة على التصدير على أسواق الأغذية والأعلاف والأسمدة. ويركز هذا القسم على ما حدث وما يرتبط بصورة غير مباشرة بالحرب في أوكرانيا.

45- وقد بدأ عام 2022 بفرض قيود على الزيوت النباتية والبذور الزيتية، وبخاصة بسبب بعض أوجه النقص المرتبطة بالحصاد السيء عام 2021. وخلفت الحرب في أوكرانيا صدمة إضافية من خلال أسواق زيت دوار الشمس والاختلالات التي شهدتها الإمدادات الواردة من أوكرانيا والاتحاد الروسي (يمثل كلا البلدين ثلاثة أرباع السوق العالمية لزيت دوار الشمس). وبدءًا من يونيو/حزيران ويوليو/تموز، تم تدريجيًا رفع القيود في معظم الأماكن.

46- ومع بداية الحرب في أوكرانيا، واستجابة لها، اشتدت القيود على الذرة والقمح (المنتجان الرئيسيان اللذان تصدّرهما أوكرانيا). وبدأت القيود على الذرة تتلاشى تدريجيًا في مايو/أيار - يونيو/حزيران 2022، ووحدها الضرائب على الصادرات من قمح الاتحاد الروسي بقيت تشكل قيودًا هامة، إضافة إلى الضوابط المفروضة على التصدير التي وضعتها الهند على صادراتها من القمح.

47- وبدءًا من سبتمبر/أيلول 2022، شهدنا قيودًا جديدة على تصدير الأرز (من الهند) ما يطرح بعض التهديدات لهذه السوق الضيقة. وكانت هذه السياسات نتيجة سلسلة من الصدمات المحلية على صعيد الإمدادات (موجة الحرّ في الهند، ثم الفيضانات في باكستان)، إنما شكّلت أيضًا استجابة للصدمة على مستوى الطلب نتيجة الحرب في أوكرانيا: ففي ظلّ ارتفاع أسعار الأعلاف من الذرة والقمح، تحوّل الطلب إلى الأرز المقشور في الأشهر التالية، ما فرض ضغوطات على ارتفاع أسعار هذه السلعة.

¹¹ يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب على الموقع:

<https://www.fao.org/3/cc4806en/cc4806en.pdf>

48- وأخيراً، ينبغي التشديد على أن القيود المختلفة المفروضة على التصدير تخضع لمستويات مختلفة من الصرامة، وفي حين أن بعضها أعاق جميع الصادرات تقريباً (مثلاً، زيت النخيل في إندونيسيا في مايو/أيار 2022)، ولّد بعضها الآخر عبئاً إضافياً؛ ومع ذلك، استمر التصدير (مثلاً، القمح في الهند)، إنما غالباً ما تمّ ذلك من خلال صفقات بين الحكومات، الأمر الذي يصعب على بعض البلدان أن تتمتع بالنفوذ السياسي للحصول على المنتجات التي تحتاج إليها، وأن تستثني أيضاً من المناقشات عدة جهات فاعلة من القطاع الخاص.

توقعات الأمن الغذائي في أوكرانيا¹²

49- أفاد أكثر من نصف الأسر الريفية أنها أنفقت أكثر من 50 في المائة من نفقاتها الإجمالية على الأغذية بين يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول 2022. وفي المقاطعات الواقعة على الخطوط الأمامية، أعلن مجيئ واحد من أصل خمسة تقريباً (18 في المائة) أنه أنفق أكثر من 75 في المائة من إجمالي نفقات الأسرة على الأغذية. وبلغ هذا الرقم في البلد ككل نسبة 14 في المائة.

50- وتتجلى الأوضاع المتأزمة التي يعيشها السكان الريفيون بشكل أوضح لدى الأخذ في الاعتبار اعتمادهم استراتيجيات سلبية للتكيف من أجل ضمان الحصول على الاحتياجات الأساسية (مثل شراء الأغذية وتغطية نفقات الصحة والحصول على خدمات السكن الأساسية).

51- وفي حين أن جزءاً كبيراً (39 في المائة) من السكان الريفيين لم يعتمد بعد استراتيجيات سلبية للتكيف، اعتمد في المتوسط 57 في المائة من الأسر المعيشية التي أجريت معها مقابلات على المستوى الوطني آليات تكيف مع الضغط والأزمات لتغطية احتياجاتها الأساسية.

التوقعات لقطاع الأسمدة

52- تفاقمت حالة المدخلات الزراعية وأسواق الطاقة نتيجة الحرب في أوكرانيا.

53- وتميّز جزء كبير من عام 2022 بارتفاع أسعار الأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية (وقود الديزل، والكهرباء، وغيرها) وتقلّبها.

54- ونظراً بشكل كبير إلى ارتفاع أسعار الطاقة/الغاز الطبيعي، وصلت أسعار المواد الأولية الرئيسية لإنتاج الأسمدة النيتروجينية، وأسعار اليوريا ونترات الأمونيوم وغيرها من الأسمدة النيتروجينية إلى مستويات كانت أعلى بأربعة أضعاف من مستوياتها المسجلة لعدة سنوات لكل منها.

55- ووصلت أسعار اليوريا، وهي من الأسمدة النيتروجينية الرئيسية، إلى 1 100 دولار أمريكي للطن الواحد في أبريل/نيسان 2022، أي أربعة أضعاف المتوسط المسجل عام 2020؛ فيما تراجعت أسعار اليوريا بشكل كبير منذ ذلك الحين، وصولاً إلى 400 دولار أمريكي للطن الواحد في فبراير/شباط 2023.

56- وكان تأثير التراجع في أسعار الغاز الأوروبي أكبر بعد. فقد خفضت أسعار مرفق نقل حقوق الملكية من أكثر من 320 يورو/ميغاواط ساعة في أغسطس/آب 2022 إلى أقل من 50 يورو/ميغاواط ساعة في فبراير/شباط 2023.

¹² ممثلة المنظمة في أوكرانيا، تقييم آثار الحرب على سبل العيش الزراعية للسكان الريفيين، وهو مسح على نطاق الدولة، ديسمبر/كانون الأول 2022.

57- كذلك، تراجعت أسعار الأسمدة بأكثر من 40 في المائة عن المستويات القياسية التي سجلتها في الربع الماضي. غير أنها بقيت أعلى بمقدار الضعفين تقريبًا من مستوياتها قبل سنتين، وما زالت القدرة على تحملها تشكل مصدر قلق، خاصة في البلدان ذات الدخل الأدنى.

خامسًا- التهديدات للأمن الغذائي في العالم

58- تتطلب التحديات التي جرى وصفها في القسم السابق رصدًا وثيقًا واستحداث قدرة مالية وسياسية كافية ومستدامة للتصدي لها على نحو فعال. ويلقي هذا القسم الضوء على التحديات الأكثر إلحاحًا في عام 2023.

المخاطر على صعيد الاقتصاد الكلي في عام 2023

59- تلاشت الآمال بتحقيق انتعاش اقتصادي مطرد عام 2022 بسبب موجة من الاضطرابات المرتبطة بالحرب في أوكرانيا، وتشديد السياسة النقدية لمكافحة ارتفاع التضخم وتدهور الأسواق المالية وأسواق العملات. كما تراجع النمو العالمي من 5.9 في المائة في عام 2021 إلى 2.9 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع أن يشهد ركودًا عند 1.7 في المائة خلال عام 2023، أي بتراجع عن التقديرات السابقة البالغة 4 في المائة (البنك الدولي، 2022). وما زالت مستويات عالية من عدم اليقين تزيد من المخاطر المحدقة بالاقتصاد العالمي في الأشهر المقبلة. وأشار صندوق النقد الدولي في توقعات الاقتصاد العالمي الصادر في يناير/كانون الثاني 2023، إلى أن الحرب في أوكرانيا لا تزال تلقي بظلالها على النشاط الاقتصادي.

60- وإضافة إلى التباطؤ الاقتصادي العالمي، ثمة إشارات إلى خطر مرتفع بحصول أزمة دين في عام 2023. فقد وصل الدين إلى مستويات جديدة عالية. وارتفع الاقتراض الإجمالي عام 2020 استجابةً للجائحة. وقد أضافت الحرب في أوكرانيا إلى الضغوط على المالية العامة، ومارست المزيد من الضغوطات المالية على الميزانيات الوطنية. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، يمثل الدين العام الآن حوالي 40 في المائة من إجمالي الدين العالمي، وهو المستوى الأعلى في ستة عقود تقريبًا. وعلاوةً على ذلك، في نهاية عام 2022، كان 60 في المائة تقريبًا من البلدان المتدنية الدخل في حالة المديونية الحرجة، أو معرضة لخطر كبير بأن تصبح في حالة المديونية الحرجة، وهذه ضعف النسبة في عام 2015. ويرتبط هذا الأمر بأزمة الحسابات الخارجية وتدهور قيمة العملة. فأسعار معظم السلع في العالم تحدد بالدولار الأمريكي، ما يعني أن ارتفاع الدولار الأمريكي ينعكس ارتفاعًا في تكاليف الاستيراد بالنسبة إلى البلدان المستوردة.

الأسعار الدولية للأغذية

61- منذ مايو/أيار 2020، شهدت الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية ارتفاعًا مطردًا. وبلغ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس/آذار 2022، أي بارتفاع 34 في المائة عن مستواه قبل عام. وتراجع المؤشر بشكل مطرد منذ ذلك الحين، وفي فبراير/شباط 2023، سجل انخفاضًا للشهر الحادي عشر على التوالي، أي بتراجع بنسبة 18.7 في المائة من الذروة التي بلغها في مارس/آذار 2022.

62- والدوافع التي تكمن وراء التغييرات في أسعار السلع الغذائية هي أساسيات السوق التي تؤثر على العرض والطلب، إنما أيضًا العوامل خارج الأسواق الزراعية، مثل التطورات في سوق الطاقة وارتفاع تكاليف النقل وسط الاختلالات في سلسلة الإمداد. كما أن التغييرات المفاجئة في السياسة التجارية، مثل القيود على التصدير، تتسبب أيضًا بعدم اليقين وترفع من مستوى الأسعار وتقلبها على السواء.

63- ويشكل ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية دافعاً رئيسياً لارتفاع تكاليف الاستيراد. على سبيل المثال، قُدِّر بأن فاتورة الواردات الغذائية العالمية ستصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2022 لتبلغ ما يقارب ملياري دولار أمريكي، أي بزيادة بنسبة 10 في المائة، أو 181 مليار دولار أمريكي تقريباً عن مستوى عام 2021. ويُعزى الارتفاع المتوقع في فاتورة الواردات الغذائية العالمية عام 2022 بصورة رئيسية إلى تأثيرات الكلفة، حيث يُعزى مبلغ 157 مليار دولار أمريكي إلى ارتفاع الأسعار العالمية. ونتيجةً لذلك، أصبحت البلدان ذات الدخل الأدنى أكثر استجابةً للأسعار المرتفعة، الأمر الذي قد يخلّف تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة بالنسبة إلى الفئات السكانية الضعيفة.

64- ورغم تراجع الأسعار العالمية للأغذية في الأشهر الأخيرة، لا ينبغي تفسير ذلك على أنه استقرار للسوق. فالأسواق العالمية لا تزال معرّضةً لعدد من المخاطر وأوجه عدم اليقين، بما في ذلك الأحوال المناخية القصوى، والنزاعات والتوترات الجيوسياسية، وتحديات الاقتصاد الكلي، والظروف المالية المتشدّدة والتغيرات المفاجئة في السياسات التجارية.

أسعار المدخلات الزراعية

65- ارتفعت الأسعار العالمية للأسمدة بشكل كبير في أواخر عام 2021، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والغاز الطبيعي، والاختلالات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والتدابير المقيدة للتجارة التي فرضتها بعض البلدان المصدرّة الكبيرة. وبفعل ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي إلى حدّ بعيد، سيما أنه يشكل المادة الأساسية لإنتاج الأسمدة النيتروجينية، وصلت الأسعار العالمية لليوريا، وهي من الأسمدة النيتروجينية الرئيسية، إلى حوالي 1 100 دولار أمريكي للطن الواحد في أبريل/نيسان 2022، أي أعلى بأربعة أضعاف تقريباً من مستواها المتوسط عام 2020. وقد انخفضت أسعار اليوريا بشكل كبير منذ ذلك الحين، أي بتراجع قدره 400 دولار أمريكي للطن الواحد في فبراير/شباط 2023؛¹³ غير أنها تبقى أعلى بمقدار الضعفين تقريباً من مستوياتها قبل سنتين.

66- وتشير التقديرات إلى أن فاتورة الواردات من المدخلات الزراعية¹⁴ سوف ترتفع بنسبة 48 في المائة في عام 2022، لتصل إلى 424 مليار دولار أمريكي. وكما بالنسبة إلى فاتورة الواردات الغذائية العالمية، فإن الأسعار المرتفعة هي التي توجه بشكل رئيسي الزيادة الحادة في فاتورة استيراد المدخلات الزراعية. وتفاقت أيضاً المشاكل القائمة المتصلة برصيد المدفوعات بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل بسبب ارتفاع فاتورة المدخلات المستوردة إضافة إلى ارتفاع فواتير استيراد الأغذية، وتراجع قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي في عدة بلدان.

67- وفي حين تحسّن التوافر الإجمالي للأسمدة على الصعيد العالمي، ما زالت القدرة على تحمل تكاليفها والحصول عليها تشكل مصدر قلق كبير، وبخاصة في البلدان ذات الدخل الأدنى. وقد تؤدي هذه الحالة إلى استخدام أقلّ للأسمدة، وبالتالي إلى تراجع الغلات والإنتاج.

¹³ أسعار التسليم على ظهر السفينة في مواقع التصدير الرئيسية.

¹⁴ تتضمن فاتورة الواردات من المدخلات الزراعية البذور، ومبيدات الآفات والطاقة للاستخدام الزراعي.

التحديات الهيكلية وفي الأجل الطويل

68- النمو الاقتصادي والديناميكيات السكانية يوجهان التغيير الهيكلي في الاقتصادات.¹⁵ وتبقى الديناميكيات السكانية الدافع الرئيسي للتغيرات في الطلب على الأغذية. ومن بين هذه الديناميكيات، يترك الإعمار والتوسع الحضري تداعيات هامة على الزراعة والمجتمعات الريفية.

69- وبصورة عامة، يشيخ سكان العالم. ويتسارع ارتفاع الأعمار الآن أيضًا في البلدان المنخفضة الدخل، حيث يبدو أن العملية تبدأ في وقت مبكر أكثر وتصبح أكثر بروزًا في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى تغييرات في تشكيلة القوة العاملة الريفية، وضغوطات على قطاع الصحة، وبرز تفاوتات في الدخل بين الأجيال.

70- كما أن التوسع الحضري، الذي يركّز عليه التقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023، يبدّل أنماط استهلاك الأغذية باتجاه الأغذية المجهّزة، والأغذية الحيوانية المنشأ، والفاكهة والخضار. وهذا التحوّل في أنماط الاستهلاك يتطلب تحوّلًا في العمل داخل النظام الزراعي والغذائي - من الإنتاج إلى الخدمات، بما في ذلك النقل، والبيع بالجملة، والبيع بالتجزئة، وتجهيز الأغذية وبيعها. كما أن تغيير محتوى الأنماط الغذائية من المغذيات يترك آثارًا على تكاليف الرعاية الصحية.

71- ولطالما كان الإنتاج الزراعي متخلّفًا عن الركب، وكانت الاستثمارات في الابتكارات، وبخاصة تلك التي تأتي بفائدة للفقراء الأشد فقرًا، غير كافية. وتميّزت السنوات العشر الأخيرة بنمو أبطأ وتيرة في غلات معظم المحاصيل الغذائية، وبانخفاض الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج في الزراعة. ومن دون تحفيز قوي في نمو الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام، وبخاصة في البلدان المنخفضة الدخل، سوف تستمر الاختلالات الدولية والمحلية في التزايد والضغط على الموارد الطبيعية (أي المياه والأرض)، مما يؤدي إلى بروز دوافع الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

سادسًا - الإجراءات اللازمة

72- ينبغي في الأجل القصير دعم البلدان التي تشهد أزمات من خلال تقديم مساعدة إنسانية طارئة لها لكي تتمكن من اتخاذ تدابير فعالة في مجال الحماية الاجتماعية بهدف تحسين حالة الأمن الغذائي والتغذية لشعبها وحماية سبل عيشها. وفي عام 2022، قدّمت المنظمة المساعدة لأكثر من 35 مليون شخص من خلال برامج المساعدة الطارئة والقدرة على الصمود. غير أن سبل العيش الزراعية تبقى غير ممولة على نحو كافٍ في سياق الأزمات، حيث يتم تخصيص نسبة 4 في المائة فقط من أموال المساعدات الإنسانية للأمن الغذائي للتدخلات الزراعية الطارئة المراعية للوقت والأساسية للاستمرار. وثققت برامج المنظمة الأهم القائمة في مجال المساعدة الإنسانية والقدرة على الصمود في أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، واليمن. وفي عام 2023، تعزّز المنظمة جهودها لخفض الاحتياجات الإنسانية وكسر دوامة مخاطر المجاعة المتكرّرة - من خلال تركيز قوي على الحد من المخاطر، والإجراءات الاستباقية، واستجابة مؤثرة وفعالة من حيث الكلفة مرتبطة ببرامج بناء القدرة على الصمود وتسترشد بشكل كامل بعمليات التقييم والإثبات للاحتياجات والآثار الأكبر.

¹⁵ يُناقش عددٌ من الاتجاهات العالمية وفي الأجل الطويل التي تؤثر على الأمن الغذائي، والفقر والاستدامة الإجمالية للنظم الغذائية والزراعية في الوثيقة بعنوان "مستقبل الأغذية والزراعة - دوافع التحوّل ومحرّكاته"، التي صدرت في أواخر عام 2022.

73- وفي الأجل الأطول، من الضروري جدًّا توفير الاستثمارات في الزراعة، والتنمية الريفية، والنظم التجارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم والصحة للحدّ من أوجه الهشاشة وبناء قدرة الأسر على الصمود لتحتمل الصدمات. وثمة دعوة طارئة لإحداث تحوّل جذري في النظم الزراعية والغذائية بحيث تكون أكثر كفاءة، وشمولاً، وقدرة على الصمود واستدامة. ويجب أن يضطلع المزارعون ومنظمتهم، والنساء والشباب، بدورٍ محوري كعناصر تغيير على الأرض. بالفعل، من دون تغييرات هيكلية كافية تعالج أوجه الهشاشة عبر مختلف القطاعات وظروف الاقتصاد الكليّ، لن يكون تحوّل النظم الزراعية والغذائية كافياً لتحسين الأمن الغذائي والنتائج التغذوية.

74- ويدعو عدم اليقين، المرتبط بزيادة التقلّبات المناخية، إلى اعتماد ممارساتٍ زراعية مستدامة وغيرها من النهج المبتكرة، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخياً والزراعة المحافظة على الموارد، والاستراتيجيات وخطط الاستثمار لتحفيز اعتمادها من جانب المزارعين، وتعزيز إنتاجية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، ودخلهم وقدرتهم على الصمود بطريقة مستدامة. ورغم عدم وجود "حل واحد يناسب الجميع"، هناك مجموعة من الخيارات العملية. إنّما أي تحوّل لن يتكلل بالنجاح ما لم يترافق بيئة تمكينية مؤاتية، وبسياسات سليمة وحوكمة شاملة.

75- وفي ظلّ تزايد المخاطر وأوجه عدم اليقين، من الأساسي زيادة شفافية الأسواق وتعزيز الحوار بين السياسات. بالفعل، تؤدي شفافية الأسواق العالمية دوراً رئيسياً في توفير المعلومات للقرارات السياسية، وبخاصة في أوقات ازدياد عدم اليقين في السوق. كما أن مبادرات مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية التابع لمجموعة العشرين، الذي تستضيف المنظمة أمانته المشتركة بين الوكالات، تسعى إلى زيادة شفافية السوق من خلال توفير تقييمات وتوقعات موضوعية، وحسنة التوقيت ومحدّثة عن السوق. ومن خلال منتدى الاستجابة السريعة، يقدم هذا النظام أيضاً منصة فريدة للحوار بين السياسات والتنسيق بين الأعضاء، وهذه العناصر ضرورية للتقليل إلى الحدّ الأدنى من الاختلالات وضمان أن تستمر الأسواق الدولية بالعمل على نحو مناسب، وأن تدفق التجارة بكفاءة لتلبية الطلب العالمي والحفاظ على الأمن الغذائي العالمي. ومن الضروري توفير الدعم المستدام لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، ليؤدي دوره ويتمكن أيضاً من التصدي لتحديات جديدة.